التداعيات عبر قومية للعولمة
نحو مواطنة عالمية

أ/ فاروق العربي

- بحكم التقارب بين الشعوب الذي أحدثته تكنولوجيا الاتصالات الهائلة، والنشاطات المكثفة للمنظمات غير الحكومية، وكذا بفعل إفرازات العولمة المتعددة، بدا واضحاً قيام حس عالمي إزاء قضايا المعمورة قاطبة، كما أضحت الأفكار تتواصل بسهولة بين الشعوب إلى درجة أن طغى إلى السطح مفهوم المجتمع المدني العالمي société civile globale فهل سنشهد مستقبلا ظاهرة من هذا القبيل؟

- على غرار الاقتصاد، التجارة، والقانون، يبدو أن اتجاهات التغير الكبرى megatrends، ستطال أيضاً المجتمع المدني، بتعميق الاتجاه العالمي لقضايا حقوق الإنسان والبيئة والفقر والأوبئة والديانات، وغيرها من القضايا التي أصبحت محط اهتمام واسع مقارنة بالعقود السابقة، فوسائل الإعلام والاتصال الحديثة صارت تخاطب الأفراد والمجتمعات مباشرة وفي كل مكان، وانتفت بذلك الفواصل الجغرافية والزمنية، ولعل المتتبع للأحداث والتحولات الجارية، قد يسقط بسهولة في فخ "العالمية"، أي أن التحولات الحاصلة إنما تتم على المسرح العالمي، ولكن واقع الحال يشير أن هذه التغيرات إنما تقع على المستوى القومي المحلي، أي التغيير الكبير في النوعية الداخلية لما هو اجتماعي، ثم تتأثر مجتمعات أخرى بهذا التحول، وهكذا دواليك حتى تصل إلى مستوى عالمي.

لقد برز بقوة مفهوم المجتمع المدني العالمي في سياق فلسفة ما بعد الحداثة، وكذا في خطاب العولمة، وهو المفهوم الذي يشير إلى أنه مجموعة العلاقات الاجتماعية التي لا تندمج في سياسة الدولة الوطنية، أو التي لا تُحدد من طرفها، وإنما يعني مجموعة العلاقات الاجتماعية العابرة للحدود والتي تحددها القيم العالمية.

ولقد شكلت المنظمات غير الحكومية النواة الأولى لظهور هذا المفهوم، بفعل نشاطاتها العبر قومية، كما لعبت الثورة المعلوماتية دورها في هذا المجال، بالإضافة إلى ظاهرة العولمة ذاتها ساهمت في تبلور مفهوم المجتمع المدني العالمي، وكذا مفهوم المواطنة العالمية، نتيجة إفرازاتها السلبية، وذلك ما ظهر جلياً على هامش القمم الدورية للمنظمة العالمية للتجارة، على غرار قمة سياتل ودافوس، أين ظهرت حركة جماهيرية مضادة لمسار عولمة الاقتصاد والمبادلات، كما ارتسمت قواسم مشتركة بين الشعوب فيما يخص القضايا العالمية، كالحروب، وظاهرة العنف والإرهاب، والاحتباس الحراري، والأوبئة فكل هذه المشاكل العالمية شكلت نوعا من الضمير الجماعي غذته تكنولوجيا الإعلام والاتصال وقد كانت نفس هذه المشاكل مطروحة في السابق، ولكنها اليوم تطرح في كنف إعلام هائل، ونشاط متميز للمنظمات غير الحكومية، والحركات الحقوقية والإنسانية.

إن عجز المنظومات الوطنية على احتواء الأزمات والمشاكل، وحتى ضمان الحقوق الأساسية للأفراد، قد عبّد الطريق أمام قوى عبر قومية لتتولى الدفاع عن حقوق الأفراد والمجتمعات، ودونما اعتبار للاختلافات والجنسيات، على غرار منظمة العفو الدولية، والسلام الأخضر وغيرها من المنظمات الناشطة دولياً، والتي صارت تمثل ثقلا دولياً يتجاوز قدرات المجتمعات المدنية في التعامل مع المسائل المطروحة اجتماعيا.

كما أن تخلي الكثير من الوحدات السياسية عن أدوارها وسياساتها الاجتماعية تماشياً مع اقتصاد السوق، قد جعل من مسألة الحقوق تنفذ من المستوى المحلي لتعبر إلى معبر خارجي، أي أن حقوق الأفراد أصبحت تتولاها تنظيمات عبر قومية. من خلال هذا يتضح أن المسألة الاجتماعية أصبحت شائكة في الوقت الراهن، ذلك أن الدولة إذا استجابت لتحولات السوق العالمي، فإنها بالضرورة ستتغاضى ولن تستجيب لقضايا وإرادات المجتمع.[1]

إن التراجع عن السياسة الاجتماعية تشكو منه عدة مجتمعات، ولا سيما المجتمعات المتقدمة، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، التي انتقلت منذ الثمانينات من دولة الرفاه Welfare state، إلى العزوف عن السياسات الاجتماعية، أين يتجلى المفهوم الجديد الذي صاغه الليبراليون الجُدد، والمتمثل في الحكومة المحدودة، والتي تتولى الجانب الأمني والسياسة الخارجية فقط.

زيادة على ذلك، فإن قوى السوق باتت تفرض منطقها حتى على الحياة الاجتماعية، من خلال الضغط على الحكومات بترك التغطية الاجتماعية، والضمانات والتعويضات، ومن ثم فإن مثل هذه الضغوطات تتعارض وتطور دولة القانون وهم بذلك يسعون إلى خلق دول في حدها الأدنى un état minimal.[2]

- وبناءً على ما سبق، تصبح الوضعية الاجتماعية للأفراد غير متبناة من طرف الحكومات، مما يجعل المجتمعات المدنية المتماثلة في مثل هذا الواقع تتضافر جهودها في فضاءات خارج نطاق الدولة، سعياً للدفاع عن حقوقها الاجتماعية والمهنية، وهو الأمر الذي صار يظهر جلياً في أوربا، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، أين تُعبر الجماهير عن رفضها للإقصاء والتهميش، واستنكارها لتراجع الحكومات عن أدوارها الاجتماعية.

وفي مضمار آخر، شكلت خطابات الليبرالية الجديدة لبنة أخرى في صياغة فكرة المجتمع المدني الشامل، من خلال إقرانها فكرة السوق الحرة بمسألة حقوق الإنسان، واعتبارها من حيث الخطاب الإيديولوجي كطرف في معادلة واحدة كفيلة بتحقيق رقي الإنسانية، وبغض النظر عن لمعان وجاذبية مثل هذا الخطاب، فقد شكلت مسألة حقوق الإنسان محوراً هاماً لدى دعاة العولمة وأنصارها، وعلى الرغم من التناقض الصارخ بين الخطاب والممارسة، فقد شكلت العولمة إحدى قنوات تمرير فكرة المجتمع المدني الشامل والمواطنة العالمية.

وعلى غرار قابليتها للاختراق في المجال الاقتصادي، فقد أضحت الدولة الأمة عُرضة لاختراق بنائها الاجتماعي. فالفراغ الاجتماعي الذي ولّده تعاظم الوظيفة الاقتصادية للفاعلين عبر القوميين من جهة، وتقلص الوظيفة السياسية للفاعلين الوطنين من جهة أخرى، قد خلق فجوة في المجال الاجتماعي احتوتها المنظمات العبر قومية، ومن ثم فالتساؤل[3] المطروح في الوضع الراهن وحتى مستقبلاً: هل الدولة بإمكانها السيطرة على الحياة الاجتماعية والديمقراطية، في ظل تعاظم نشاطات وأدوار، وحتى تدخلات المنظمات غير الحكومية ONG، التي تهدف إلى خلق حس مدني عالمي؟

- إن تخلّي الدولة الأمة وتراجعها عن الوظيفة الاجتماعية، قد يولد وضعاً من الصعب السيطرة عليه مستقبلاً، حينها تنوب الكيانات عبر الوطنية لحماية حقوق الأفراد والجماعات.

بل وباستطاعة هذه الكيانات أن تتحول إلى قوى ضاغطة دولية، قادرة على تعبئة وتجنيد الجماهير والرأي العام، كما قد تصبح مستقبلاً شكلا من أشكال المساس بالسيادات الوطنية، ونحن في هذا السياق لسنا بصدد إطلاق أحكام مسبقة، أو ضد مثل هذه التنظيمات، ولكن من زاوية أخرى قد تُشكل مصدر تهديد لسيادات الأمم مستقبلاً من قبيل التدخل في السياسات الوطنية، باسم الحريات، والذي قد تستغله بعض القوى لتحقيق مآرب أخرى. من جانب آخر يبدو وأن الإفرازات الاجتماعية المتمخضة عن ديناميكية العولمة، والفوارق الشاسعة التي أضحت تطبع الطبقات الاجتماعية، كان لها دور مهم في تبلور مفهوم المجتمع المدني الشامل، فالتهميش الذي يعانيه ملايين البشر جراء هذه الظاهرة، قد شكّل ضميرا جماعيا، أو بالأحرى وعياً جماعيا بالظروف القاسية التي يشترك فيها الكثير من المجتمعات إن لم يكن أغلبها، ويرى بعض المحللين[4] أن المجال الديمقراطي أخذ يتقلص لا سيما في الديمقراطيات العريقة، أين أصبحت القوى العالمية هي المبادرة بقرار وضع السياسات المحلية دونما اعتبار للحقوق الاجتماعية والسياسية للأفراد، وهو الأمر الذي تولّد عنه ما يُسمى بالنقص أو العجز الديمقراطي un déficit démocratique، قبالة النظام العالمي الراهن، وهو ما فتح المجال أيضا لبروز مفهوم أو طرح المجتمع المدني الشامل، والذي يعتبره البعض كحل وسط أمام هيمنة قوى السوق من جهة، وتراجع الوظيفة الاجتماعية للدولة من جهة أخرى وحتى وإن كان مجرد مفهوم إلى أن المجتمع المدني الشامل يُراد له أن يتحقق، وجعله كمشروع بديل للمجتمعات المدنية الوطنية، أو مؤطراً لها.

إن نقل مفهوم المجتمع المدني من الإطار المحلي إلى الإطار العالمي، يبدو أنه سيُخلّف إشكالاً معقدا، ذلك أن المجتمع المدني يعبّر عن وسيط أو حلقة وصل بين مؤسسات الدولة والمجتمع.

- وهي المعادلة الصعبة التحقيق على المستوى العالمي، إلا حالة إذا ما اعتبرنا أن المؤسسات الدولية في مجموعها تشكل نسقاً يُفضي إلى ما يسمى بالحكومة العالمية.

ومن جهة أخرى يُعزي البعض تطور هذا المفهوم، أي المجتمع المدني الشامل جراء الانتقادات اللاذعة التي أصبحت توجه إلى الديمقراطية التمثيلية les démocraties représentatives، والتي تحوّلت إلى ديمقراطيات شكلية، بالنظر إلى طغيان الشكل التنفيذي للدولة على حساب المجال التشريعي، وعليه فإن مُرَوّجي هذا المفهوم يسعون إلى تحقيق ديمقراطية فعلية، من

خلال الجمعيات والتنظيمات الاجتماعية في صنع القرار السياسي والاقتصادي للدول.

- فدعاة المجتمع المدني الشامل، يعملون جاهدين على تحويل الفرد إلى مواطن عالمي، تتسع هويته إلى الهوية العالمية، ويتسع معه إدراكه بكونه عنصرا فاعلا في العالم، وهو في هذا النطاق يخضع لصيرورة الانتقال من أسر الدولة القومية وحدودها الإدارية والسياسية الضيقة، إلى رحاب الإنسانية شديدة الاتساع، ومن الولاء للوحدة السياسية إلى الولاء والانتماء إلى العالم بأسره.(5)

- إن حالة الشعور الاجتماعي الذي ولدته آليات اقتصاد السوق الصارمة، قد مهد الطريق للمنظمات الدولية غير الحكومية لِمَلإِهِ، وتولي شؤون وحقوق الأفراد، حيث أصبحت العلاقات مباشرة بين المنظمات والأشخاص، فالبطالة والفقر والفوارق الطبقية، واهتزاز البنى الاجتماعية بفعل عولمة الاقتصاد، مس حتى عقر المجتمعات الرأسمالية العريقة، وبالمقابل فإن تخلي الدولة عن المضمار الاجتماعي، قد أفضى إلى تذمّر المجتمعات المدنية التي صارت تحتضنها المنظمات والهيئات الحقوقية الدولية.

لقد أيقنت المجتمعات المدنية، أن الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والنقابية المهنية، لم يعد محلياً أمام عجز الدولة الوطنية، وإنما اتخذ الدفاع عن الحقوق وجهة أخرى أي على المستوى الدولي، كون أن إرهاصات العولمة تسببها قوى السوق الدولية التي تتجاوز إطار الدولة، ومن ثم وجدت المجتمعات المدنية في الهيئات والمنظمات غير الحكومية منبراً ملائماً وفعالاً لإسماع صوتها.

- وبغض النظر عن قضايا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، فقد شكلت قضايا البيئة والأمراض، والجريمة المنظمة والإرهاب والمخدرات وعيا دولياً بالتهديدات التي قد تطال كافة المجتمعات مستقبلاً، لذا فقد حرصت المنظمات والهيئات عبر الوطنية وكذا وسائل الإعلام، على تحسيس كافة الشعوب بالأهمية وخطورة الأوضاع المستقبلية، ومن ثم استطاعت أن تخلق حساً مدنيا واسعاً، وأن تدفع بالمجتمعات المدنية للتعاضد وتبادل التصورات للتصرف إزاء هذه القضايا الحساسة والمشتركة.

إن المجتمع المدني العالمي أو الشامل قد يصبح يوما ما حقيقة، بالنظر إلى التفاعل الكثيف الذي يميز اليوم مختلف شبكات العلاقات الدولية، ويرى البعض أن ما يميز هذا العصر المسمى بالشامل أو الشمولي أنه ليست هناك دول وطنية بدون مجتمعات عالمية، ولا مجتمعات عالمية بدون دول وطنية، فالمجتمع العالمي يعني التنوع بدون

وحدة، ويعني المجتمع الوطني الوحدة مع التنوع المحدود، وهذا التشابك والتفاعل في العلاقات يؤدي إلى نشأة عوالم حياتية عبر الحدود، أي التعايش عبر الحدود، ومن ثم التقارب الاجتماعي رغم البعد الجغرافي، وهذا التقارب والتعايش من شأنه أن يعطي فُرصاً وحظوظاً أوفر لقيام مجتمع مدني عالمي، تنصهر في بوتقته قضايا وحقوق الأفراد والجماعات.(6)

إن غرابة وغموض مفهوم المجتمع المدني الشامل، تكمن في كونه نشأ في أحضان العولمة، وهو في الوقت نفسه يكاد يكون اتجاها مضاداً للعولمة، باعتبار أن هناك وعيا غير مسبوق من قبل الأفراد والجماعات والتنظيمات الحقوقية، بأشكال الإقصاء والتهميش التي تفرزها ظاهرة العولمة والتي خلقت نظيرا ومناهضا لها على غرار الحركات القوية المناوئة لمسار عولمة الاقتصاد، التي استطاعت حشد وتعبئة ملايين البشر وفق شعار "الإنسان قبل الأرباح".

ونخلص أنه انطلاقا من كون عولمة الاقتصاد والمبادلات تهدف إلى الرفاه والسلم العالميين، وكذا الحد من الصراعات السياسية والأمنية، فإن التساؤل الذي قد يُطرح حول المستقبل هو: هل ستنتقل النزاعات الاجتماعية les conflits sociaux، من الفضاءات الوطنية إلى فضاء شامل عبر قومي، وبالتالي تكتسي صفة الشاملة conflits globalisés؟ عندها سينتقل مفهوم المجتمع المدني الشامل من الحيز التجريدي إلى الواقع الملموس، أين يتولى، أو بالأحرى يوكل إليه الدور التمثيلي للمجتمعات المدنية المحلية.

إن وضعيات الاحتقان التي تعيشها الكثير من المجتمعات، قد تحتويها المنظمات غير الحكومية والحركات الحقوقية الدولية، لتشكل بذلك لنفسها منطلقا لحيازة شرعية تمثيل المجتمعات المدنية الوطنية على مستوى أعلى، يتجاوز حدود الدولة الأمة، ومن ثم ستدفع الحكومات ضريبة وثمن تخليها عن السياسات الاجتماعية، لتتصرف هذه الأخيرة وتتولى مقاليدها كيانات عبر وطنية.

وإذا تحقق مثل هذا الطموح الذي يسعى إليه منظرو ودعاة المجتمع المدني الشامل، والمواطنة العالمية، فمن شأنه أن يضيف أثراً آخر على الدولة القومية، فعلى غرار الاختراقات الممارسة من طرف قوى السوق والمؤسسات العالمية، والشركات متعددة الجنسية، فقد تشهد الدولة الأمة مستقبلاً استلاباً واحتواء لقضاياها الاجتماعية بل ولسياساتها الاجتماعية، الأمر الذي سيمسها

في الصميم، في حالة تبلور مشروع المجتمع المدني الشامل، وكيف له أن لا يقوم وله كل الفرص ليتجسد في عهد الشمولية المتعددة الأبعاد، فالبيئة مواتية دولياً، والنزاعات الاجتماعية مستشرية قُطريا.

الهوامش:

(1) François Crépeau, mondialisation des échanges et fonctions de l'état, Bruxelles: brylant éditions, 1997, p26.

(2)Jean Pierre Gérard, jaque boité (eds) le rôle de l'état au début du 21ème siècle,Paris: puf ,2001, p155.

(3)Charles Albert Morand, le droit saisi par la mondialisation, Bruxelles : brylant éditions,2001, p23.

(4)François Crépeau, op, cit, pp, 256-257

(5)محسن أحمد الخضري، العولمة: مقدمة في الفكر واقتصاد وإدارة عصر الأدولة، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000، ص 60.

(6)أوريش بك، ما هي العولمة؟ ترجمة: أبو العيد دودو، ألمانيا: منشورات الجمل، 1999، ص 150.